

ثلاثون عاماً في تحقيق نص^(*)

(١٩٧٣ - ٢٠٠٣م)

د. السعيد السيد عبادة^(**)

النص: هو «ضوء السقط»، الذي قدّمته للنشر مصحوباً بـ«سقط الزند» قبل سنوات^(١)، وعندما وصفت هذا التقديم في مقال سابق^(٢)، لم أذكر شيئاً عن التحقيق المقصود، وإنه لجديرٌ بالذكر والتفصيل، لبيان سبب هذا الطول غير المعهود لمدّته، ولبيان ما تحلّل ذلك من محاولات للنشر، كان الخير في أنها لم تتمّ، ثم كان الخير كلُّ الخير في ما أدّى إليه التأخير، مما سأحاول اقتصاضه في ما يلي بإيجاز:

١ - «ضوء السقط»: هو شرح أبي العلاء لتلميذه الأصفهاني^(٣) ما أشكل عليه من «سقط الزند» عندما سأله ذلك^(٤) قبل وفاته بعام^(٥)، حيث

(*) نجز هذا البحث في (١٤٣١/٥/٢٥هـ - ٢٠١٠/٥/٩م).

(**) أستاذ جامعي وباحث مصري.

(١) قدّم للنشر بمعهد المخطوطات العربية في (٢٠٠١/٩/٣٠م)، وتم الطبع وسُلم للمعهد في (٢٠٠٣/١١/٥م) بعنوان: «سقط الزند وضوءه».

(٢) المقال بعنوان «جديدٌ من تراث أبي العلاء»، ونشر بالأهرام في (٢٠٠٥/٥/٢٤).

(٣) هو الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الأصفهاني، الذي ورد على أبي العلاء سنة ٤٤٦هـ تقريباً، وظلّ عنده يُقرأ عليه إلى أن كانت الوفاة التي حضرها في (٤٤٩/٣/٣هـ)، ثم ظلّ يحلب يُقرأ عليه كتب أبي العلاء إلى أن مات سنة ٤٩٦هـ (تعريف القدماء بأبي العلاء ٦٤، ٥٣٥، سقط الزند وضوءه، ص ١١٨ من التقديم).

(٤) سقط الزند وضوءه، ص ١٤.

(٥) المرجع السابق، ص ١١٨ من التقديم.

أَمَلَى عَلَيْهِ إِلَى «الدَّرْعِيَّات»^(١). وما أملاه صار إلى التَّبْرِيْزِيِّ^(٢) - تلميذ أبي العلاء قبل الأصفهاني - فأورده في شرحه لـ «السَّقَط»^(٣). ثم كان لطلَّابه كما كان الأصفهاني؛ إذ عنهما أخذ «الضَّوء» فيما يبدو، ليس في عهدهما فحسب، بل في عهدهما وفي ما بعدهما إلى العصر الحديث^(٤). لكنَّ هذا العصر لم يكدَّ يجيء حتى كان «الضَّوء» قد اغترب، وصار في عداد المفقود، إلى أن دَلَّ الأستاذ عبد العزيز الميمني - رحمه الله - على نسخته بباريس سنة ١٩٢٥م^(٥)، ثم زاد في الدِّلالة بروكلمن؛ لأنه لم يذكرْ هذه النسخة وخذها، بل ذكر معها ثلاث نسخ أخرى، في لَيْدَن وكُوبِرْلِي والقاهرة^(٦). وإلى نسخة باريس أشار محققو «شروح سَقَط الزَّند»، ذاكرين أنهم فكروا في البدء بـ «ضَّوء السَّقَط»، وأنهم لم يوفقوا للحصول عليه^(٧). لكنني بحمد الله وفقت، وعلى هذه النسخة اعتمدت، في دراستي للدكتوراه^(٨)، ثم في تحقيقي لـ «الضَّوء»، ذلك التحقيق، الذي عنه أتحدث، والذي بدأ بعد الفراغ من الدراسة سنة ١٩٧٣م.

٢ - كانت البداية باستكمال الجُمع لنُسخ الكتاب، التي عنها سَيُنسخ، وعليها سيُحقَّق، ومنَّ الجمع والقراءة لجميعها أقول:

- (١) شروح سَقَط الزَّند ١/٣.
- (٢) أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، أشهر تلاميذ أبي العلاء، وأطولهم مدة عنده (٤٤٢هـ - ٤٤٥هـ)، وأكثرهم رواية عنه. ولد سنة ٤٢١هـ، ومات سنة ٥٠٢هـ (إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/٢٢، سَقَط الزَّند وضَّوءه، ص ٦٢ من التقديم).
- (٣) شروح سَقَط الزَّند ١/٤.
- (٤) سَقَط الزَّند وضَّوءه، ص ٩٧-١٠١ من التقديم.
- (٥) أبو العلاء وما إليه - للميمني - ص ٢٦٨.
- (٦) تاريخ الأدب العربي - لبروكلمن، النسخة العربية - ٥/٤٠.
- (٧) شروح سَقَط الزَّند، ج ١/ص (ط) من التقديم.
- (٨) (أبو العلاء الناقد الأدبي).

أما نسخة القاهرة: التي كانت أوّل ما وقع لي، ورقمها بدار الكتب المصرية (٥٣٨ أدب) - فليست نسخة من «الضوء» كما ذكر بروكلمن، إنما هي جزء من «السَّقَط» ضمن نسخة منه، سمّي شطرها الأوّل بـ«سِقْط الزُّنْد»، والثاني بـ«ضَوْء السَّقَط». وتقع في (٨٢) ورقة، غير مرقّمة، من القطع المتوسط، وقد نُقلت بخطّ النسخ سنة ١٢٧٧هـ، من نسخة منقولة من خطّ القاضي عبد اللطيف ابن القاضي محبّ الدين، ببلدة صاحب الديوان، وليس فيها من «الضوء» إلا المقدّمة بأول الشطر الثاني^(١).

وأما نسخة باريس: التي حصلت على صورة منها سنة ١٩٦٨م، ورقمها في المكتبة الأهلية بباريس (٣١١١) - فهي «الضوء» الحقيقي، الذي أملاه المعريّ؛ بدليل مطابقة ما فيها لما أورده التبريزي في شرحه لـ«السَّقَط»، وبدليل أنّ الشرح فيها - كما قال - إلى «الدَّرْعِيَّات»، وبدليل عنوانها الذي ستأتي صورته: «كتابٌ فيه جميع ضَوْء السَّقَط...». وتقع في (٨٥) ورقة، سَقَط منها اثنتان - هما الحادية عشرة والثامنة عشرة - ومتوسط عدد السطور في صفحاتها (٢٥) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطور (١٠) كلمات. وبخطّ النسخ المجوّد كُتِب العنوان، وبه - مع الضبط لأكثره - كُتِب ما بعده، وليس في النسخة من «السَّقَط» إلا المطالع وأول المشروح في الغالب، وفي الغالب أيضًا جاءت المطالع تحت ترجمة عن وزن المشروح وقافيته، مثل: «شرح كلمة في الوافر الأوّل والقافية من المتواتر أولها: ...»، والمشرح على هذا النحو (٦٩) قصيدة ومقطوعة.

ولئن كان الناسخ لم يقابل ما نَسَخ بأصله، ولم يُثبت اسمه ولا تاريخ نَسَخِه - لقد دلّ على عنايته بالنسخة وحرصه على توثيقها، بإثباته لعنوانها، ليس على وجه الورقة الأولى فحسب، بل على وجه الأوراق المِتَمّة للعقود

(١) سِقْط الزُّنْد وضَوْءه، ص ١٤٠ من التقديم.

من عددها أيضاً، كما دلَّ خطّه على قرب عصره من عصر المؤلف؛ لأنَّ خطّه بشهادة العلامة الكبير الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - من خطوط القرن السابع أو السادس الهجريّ، ولأنه كالمنسوب إلى كليهما - في ما تضمنه: من ترك شرطة الكاف، وإسقاط همزة الألف، ورسم الشدّة ونقط الشين كرقم (٧)، وترك إعجام بعض الحروف، ووضع نقطتين تحت الياء الأخيرة - يبدو أنه من خطوط أواخر السادس وأوائل السابع، وإذا فالنسخة قديمة، وقدمها هو السبب في ما أصابها من بلى ورطوبة وتزريق^(١).

وأما نسخة ليدن: التي جاءتني صورتها سنة ١٩٧٤م، ورقمها في مكتبة ليدن (٦٩٣) - فليست نسخة مستقلة من «الضوء»، إنما هي نسخة مؤلفة من «السقط» ومن «الضوء» ومن شرح التبريزي لـ «الدُرعيّات»، على خلاف عنوانها: «شرح سقط زُند أبي العلاء للتبريزي»، وما سجل بإزائه: (ضوء السقط للمعري نفسه)؛ إذ لا دقة في أيّ منها، كما لا دقة في الختام: «تم سقط الزند بضوءه وكمل»؛ لأننا لسنا أمام «سقط الزند» بضوئه، بل أمام «سقط الزند» بشيء من ضوئه، وشيء من غيره. لكن النسخة - وإن لم تخلص للضوء - قد اشتملت على أكثره. وتقع في (١٤٤) ورقة، سقط منها اثنتان - هما الرابعة عشرة والخامسة عشرة بعد المائة - ومتوسط عدد سطورها (٢٥) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر (٩) كلمات. وبخط الثلث كُتب العنوان، وكُتبت العناوين والألفاظ المشروحة في الداخل، على حين كُتب سائر النسخة بخط النسخ المضبوط أكثره. ولا ترقم للصفحات بل تعقيبات، وعلى الحواشي بخط مشابه بعض استدراقات، لا عن مراجعة شاملة، أو مقابلة للنسخة بأصلها؛ لأن ما فيها من أخطاء وسقط في نحو ثلاثمائة موضع ينفي ذلك، ولأن الناسخ في الصفحة الأخيرة أشار إلى تمام

(١) سقط الزند وضوءه، ص ١٢٥-١٣٣ من التقديم باختصار.

النسخ وإلى تاريخه دون مقابله، فقال - بعد ما سبق - : «نسخ في مدة آخرها الثامن عشر من شهر رجب الفرد الحرام، من شهور سنة (١٠٢٦هـ)، على يد محمد بن محمد بن محمد الزيّادي»^(١).

وأما نسخة كوبريلي: التي حصلت على صورة منها سنة ١٩٧٦م، ورقمها في مكتبة كوبريلي بإستانبول (١٣٢٢) - فليست نسخة من «الضوء» كما ذكر بروكلمن، إنما هي شرح آخر لـ «سقط الزند»، ألفه معاصر للتبريزي، عاش في القرن الخامس الهجري، وأدرك زمان أبي العلاء، لكنه لم يلقه، ولم يأخذ عنه، إنما أخذ عن تلميذه: ابن قورجه^(٢)، والتبريزي^(٣)، أخذ «السقط» عن كليهما بيقين^(٤)، وأخذ «الضوء» عن الثاني في ما يبدو، كما أخذ عنه بعض شرحه. والنسخة - وإن كانت في شرح السقط كله - قد خلت من شرح خطبته، ومن مقدمة الشارح، ومن أي ذكر له قبل الخاتمة.

وعدد أوراقها المصورة (٢٥٢) ورقة، في كل صفحة (٢٥) سطراً، ومتوسط الكلمات في الأسطر (١٣) كلمة. وبخطّ النسخ المضبوط بعضه كتب الشرح، على حين كتب المتن وتراجمه كما كتبت العنوان بخطّ الثلث. وفي الخاتمة قال الناسخ (ورقة ٢٤٩و): «تمّ ديوان أبي العلاء المسمّى بـ «سقط الزند»... وفيه: «ضوء السقط»...»

آخر شرح ديوان «سقط الزند»، بشرح الشيخ الأجلّ الأديب أبي نصر

(١) سقط الزند وضوءه، ص ١٣٣-١٣٩ من التقديم.

(٢) ابن قورجه: أبو علي محمد بن محمد البروجرديّ - بضم الباء وضم الراء وكسر الجيم - الأديب العالم، تلميذ أبي العلاء ببغداد، وشيخ القزويني بالرّي. ولد سنة ٣٨٠هـ، وتوفي حوالي ٤٥٥هـ. له: «الفتح على أبي الفتح»، و«التجني على ابن جني» (إنباه الرواة ١/ ٣٣٤، الأعلام ٦/ ١٠٩).

(٣) سبق التعريف بالتبريزي.

(٤) شرح القزويني للسقط - مصور بمكتبي - (ق ٣٨و، ٤٩ظ، ٢٤٩و).

محمد بن نصر بن محمد القزويني^(١)، يُديم الله فضله، وحرَسَ طَلَّه... على يديَّ العبد الضعيف... محمد بن أبي القاسم بن عبد الرحيم...^(٢).

إذ يعني دعاءه للشارح: «وَحَرَسَ طَلَّه» - أي شخصه - أن النسخ تمَّ في حياة هذا الشارح، أي في القرن الخامس الهجري، وإذا فالنسخة التي قرئ منها على ابن قُورَجَه، ثم على التبريزي، ثم قوبل بما قرئ على الخوارزمي^(٣) - قد تميزت أيضًا بأنها نُسخَت في حياة مؤلفها، وبأنها من أقدم ما بأيدينا من المخطوطات.

ولعله من اليّين بعد هذا الوصف للنسخ أمران:

أحدهما: أن بركل من قد وهم في نسختي القاهرة وكوپريلي، كما وهم في قوله عن «الضوء»: «ويطبع في بيروت والهند»^(٤)؛ لأن الذي طُبِع في بيروت سنة ١٨٨٤م، ليس إلا نسخة من «السَّقَط»، قد قسمت قسمين كما في نسخة القاهرة، لكن مع الخلو من مقدمة «الضوء». أما طبعة الهند التي لم تقع لي فأظنها كطبعة بيروت، اسمًا لا مسمًى؛ لأنها لم تُعرف ولم تَشتهَر^(٥).

والآخر: أن «الضوء» الذي لم يخلص له إلا نسخة باريس، قد خلاص إلينا من شروحه الكثير في نسختي ليدن وشرح التبريزي، كما خلاص إلينا من مقدمته ثلاثة في هذه النسخ، ورابعة في نسخة القاهرة.

(١) لم أجد له ذكرًا في غير شرحه.

(٢) لم أجد في غير هذا الموضع.

(٣) شرح القزويني، ق ٢٥١و.

والخوارزمي: قاسم بن الحسين، صدر الأفاضل، الأديب النحوي، أحد رواة (السقط) وشرّاحه، والمجيزين به، ولد سنة ٥٥٥هـ وتوفي سنة ٦١٧هـ (الأعلام ١٧٥/٥، شرح القزويني ق ٢٤٩ ظ، شروح سَقَط الزُّند ١٨/١).

(٤) تاريخ الأدب العربي ٤٠/٥.

(٥) سَقَط الزُّند وضوؤه، ص ١٠٤ من التقديم.



صفحة العنوان من نسخة باريس، رقم (٣١١١)



صفحة العنوان من نسخة لندن، رقم (٦٩٣)

٣ - بعد الجمع والقراءة لُنسخ «الضَّوء» على ما سبق، كان النُّسخ لنصّه الحقيقيّ من نسخة باريس، ولما زاد على هذا النصّ في نسخة لِيْدن، أعني «الدَّرْعِيَّات» وما بعدها مَتْنًا وشرحًا^(١) - كان ذلك بالقاهرة المحروسة، في ما بين سنتي (١٩٧٦-١٩٧٩ م). ثم كان بمكة المكرَّمة، حين أُعرت إلى كلية الشريعة بها، في ما بين سنتي (١٩٧٩-١٩٨٣ م) - كان الإتمام لما بدأت، بل كان النُّسخ مرَّةً أخرى، على وجه أفضل وأكمل، ثم كانت المقابلة للمنسوخ بأصله - مع استكمال الساقط والممحوّ والمطموس، من نسخة لِيْدن ثم من شرح التبريزي، ومع الإثبات لفروق النُّسخ - ثم كان التعليق على المنسوخ متوخّيًا ما يلي :

- ترقيم القصائد المشروحة بحسب ورودها في نص «الضَّوء»، مع البيان في الحاشية لموضعها في «شروح سِقْط الزُّند»؛ ليسهل استصحابها على مَنْ يريد ذلك عند قراءة ما هنا عنها.

- إثبات رقم الأبيات المشروحة على يمين النصّ بحسب ترتيبها في «شروح سِقْط الزُّند»؛ لمعرفة مدى التابع والتباعد بين الأبيات المشروحة.

- إثبات الأبيات المشروحة أو التي شرح بعضها في الحاشية بخطّ واضح، مع الضبط بالشكل؛ ليتم ربط الشرح بالمشروح.

- إثبات الفروق ذات الدلالة لُنسخ النصّ، مع الإيجاز لتلك الدلالة ما أمكن.

- تخريج الشواهد التي أكثر منها أبو العلاء، بدءًا بما عنده في «الضَّوء»

(١) إنها أثبت هذه الزيادة، التي أعتقد أنها ليست من (الضَّوء)، والتي حذفها بعد ذلك؛ لظني - عند إثباتها - أنه ربما كان هناك مَنْ يطمح إلى فحصها، وإعادة النظر فيها.

وغيره، الأمر الذي اقتضى فهرسة غير المفهرس، ولا سيما «الفصول والغايات»^(١).

- تخريج ما أمكن تخريجه من أقوال وآراء العلماء الذين ذكرهم، مع المناقشة لما نسب إليهم.

- التعريف بالأعلام الواردة في النصّ، مما لم يُعرّف به أبو العلاء؛ لأنه لم يرد في «السّقط».

وبهذا التعريف تمّ التعليق، وبعده توقّفت نحو عام، من أجل كتاب آخر^(٢)، شاء الله أن يتمّ عند بيته العتيق كما تمّ التحقيق، وقد كان. حتى إذا عدت إلى الوطن مع نهاية العام الرابع، كتبت مقدمة التحقيق، التي عرّفت فيها بـ«الضوء» ونُسّخه، مع التنويه بأهميته، ومع البيان لطريقته، ولمدى العناية به في القديم والحديث. وكان الفراغ من المقدّمة في (٣١/١/١٩٨٤م)، أي بعد عشر سنوات، تقصّصت - منذ البداية - في ما وصفت من مراحل: الجمع، فالنّسخ، فالمقابلة، فالتعليق، فالتقديم.

٤ - من عشر سنوات أثمرت تحقيقًا، لا تعجب، ولكن اعجب من سبع بعدها لم تثمر نشرًا لهذا التحقيق، على الرغم من تكرّر المحاولة، حتى كانت محاولات، باءت كلها بالفشل، وأعقبن محنة بالغة، ثم اعجب العجب كله من أن الكتاب بأقل مما صنعت فيه قد طُبّع فيما بعد كما سيأتي، وأنّ ما عددته محنة في حينه قد كان في الحقيقة منحة، ولا أظننا نقدر المنحة في غياب

(١) ذلك الذي لم يبق منه إلا الجزء الأول، المنشور لأول مرة، بضبط وتفسير الأستاذ محمود حسن زناقي، وطبع مطبعة حجازي بالقاهرة (١٣٥٦هـ-١٩٣٨م). والفهرسة التي صنعتها لهذه الطبعة، وقد صدرت بعنوان: «الفهارس المفصلة للفصول والغايات...» نشرة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة سنة ١٩٩٩م.

(٢) هو: (أدب التسمية في البيان النبوي).

التصور للمحنة، فلنتصور أولاً هذه المحنة، بالإيجاز لمحاولات النشر التي لم تتم، وهي ثلاثة:

الأولى - وكانت في (١٩٨٥/٦/٥ م) - : حين تقدمت بالتحقيق إلى دار المعارف في القاهرة، لعلها تنشره ضمن ما تنشر من ذخائر التراث، فأخذته مني دون أن تعطيني أي دليل على ما قدّمت، وبعد عام من الانتظار قال المسئول: إنَّ الكتاب صالح للنشر، وقرأ عليّ فقرًا من تقرير عنه، لكنه لم يحدد موعدًا للنشر؛ بحجة أن (الميزانية) الآن لا تسمح، ولا يدري هو متى ستسمح... وشاء الله أن ألقى بعد ذلك الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - في ندوته الأسبوعية^(١)، وأن يسألني عما تمّ بيني وبين دار المعارف، فلما ذكرت له ما حدث قال: هل أعطوك أيّ دليل على ما لك عندهم، قلت: لا، قال: كيف تترك الكتاب عندهم بلا دليل لك عليهم، لا تتركه خشية أن لا يعترفوا به، فلما طلبت الكتاب لم يتردّد المسئول في ردّه، لكنه لم يُسلّمه لي إلا بعد توقيعي بتسلّمه، على مكتوب لم يسمح بمثله عندما تسلّمه مني^(٢).

والثانية - وكانت في أواخر العام الدراسي (١٩٨٧/١٩٨٨ م) بمكة المكرمة، حين كنتُ معارًا للمرّة الثانية إلى جامعة أمّ القرى - إذ قدّمتُ الكتاب للنشر بمركز البحث العلمي، وبعد أن ظلّ عندهم أشهرًا ردّوه إليّ، مع خطاب شكر لا خطاب اعتذار. وحتى الآن لم أفهم كيف كان الشكر ممن عجز عن الاعتذار.

(١) هي التي كانت تعقد مساء كل جمعة بمنزله.

(٢) هذا المسئول الذي لم يسمح بنشر ما تقررت صلاحيته. هو بعينه الذي سمح بنشر «شرح ديوان المتنبي: لأبي العلاء المعري، المسمّى معجز أحمد» - ١٩٨٦-١٩٨٨ م - مع ما فيه من إخلال بالتحقيق (انظر: ما سبق عن «معجز أحمد» في: محاضرات دورة المخطوطات - الأولى - بكلية دار العلوم، القاهرة ٢٠٠٨ م، ص ١٩-٢٣) ..

والثالثة - وكانت بإحدى ندوات الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - سنة ١٩٩٠م - : إذ حضر بعد حضوري عنده الأستاذ محمد أمين الخانجي، الناشر المعروف، فلما استقر به المجلس سأله نشر الكتاب، فطلب مزيداً من العلم به، فقلت: إنه بعد التحقيق جزآن، جزء فيه النصّ - نصّ «الضوء» - بخط واضح مضبوط، وجزء فيه التعليق: بفروق النسخ، وأبيات «السقط» المشروحة، وتخريج الآراء والشواهد، والتعريف بالأعلام، فسكت قليلاً ثم قال: لماذا لا نضمّ «السقط» إلى «الضوء» ونطبعهما معاً، حتى يكون المشتري بصدد كتابين في كتاب، وبصدد الشرح مع المتن، مما يجعله أحرص على المطبوع وعلى اقتنائه؟ فقلت - وقد وافقه الأستاذ محمود - : هذا يناسب السوق ولا يناسب التحقيق؛ إذ بماذا نسمي المطبوع؟ ومن أين نثبت المتن؟ فقليل: يمكن أن يسمى المطبوع: (سقط الزند وضوء السقط)، ويؤخذ المتن من «شروح سقط الزند». فقلت: كيف أضع تحت العنوان: «تحقيق وتقديم فلان...» وأنا لم أحقق «السقط»؟ فقليل: ولماذا لا تحقّقه؟ فقلت: لا همّة عندي لذلك الآن. فقليل: إما أن تحقّقه وإما أن تثبته كما وجدته، فقلت: لا يسعني أن أنسب إلى نفسي تحقيق غيري. ثم سكتنا، وانتهى المجلس، وكلّ عند رأيه، لكنني وإن لم آخذ بما قيل - من ضمّ المتن إلى الشرح - قد أخذني التفكير فيه.

٥ - عندما أخذني التفكير في ضمّ المتن إلى الشرح، بدأت مرحلة وانتهت أخرى، انتهى أو كاد ما كنت عليه من جعل أبيات «السقط» المشروحة في الحواشي، وبدأ أو كاد ما انتهيت إليه في الطبع، من جعل المتن مع الشرح بل قبله. وإنما قلت: «أو كاد»، لما لبس التفكير فأبطأ به، وهو أمران:

أحدهما: حالة الإحباط التي انتابتني بتعذر النشر، وأدَّتني إلى التوقُّف عن أيِّ محاولة شبيهة قرابة عقدين من الزمان^(١)، حتى لقد طلب مني الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - غير مرَّة، أن أنسخ مع بعض التعليق، كتاب «المُوضح»، شرح ديوان المتنبي، للتبريزي - وهو من مصوِّراتي للدراسة - ليدفع به إلى المطبعة، فلم أستطع.

والآخر: حالة الحيرة التي صرَّتْ إليها بالقَبول لفكرة لا سبيل إلى تحقيقها، ذلك أنني بالتفكير في الضَّمِّ قد صرْتُ أُمَيْلٌ إلى قَبوله، لكن ليس لما ذكره الناشر، بل لما تذكَّرتُ وأذكرُ؛ من أنَّ الإملاء للشرح لم يكن إلا عن قراءة للمتن، ومن أنَّ هذه الصفحة عند الإملاء هي ما ينبغي عند القراءة، بمعنى أن يكون للشرح عند قراءته ما كان له عند إملائه من مصاحبة للمتن، ولعلِّي أستأنس هنا بما فعل التبريزي، لما حَصَلَ على نسخة من «الضَّوء»؛ إذ ضَمَّه إلى «السَّقَط»، بأن نَسَخَها معًا، حتى صارَا كتابين في كتاب، وهذا الكتاب - المنسوخ - هو الذي أخذه عنه ابن العربي^(٢)، وعن ابن العربي أخذه ابن خَيْرٍ الإشبيلي^(٣)، بدليل قول الأخير في «فهرسته»:

«كتاب سِقْط الزَّند وضوؤه: لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري، حدَّثني بـ«السَّقَط» خاصة سماعًا عليه، وبـ«الضَّوء» إجازة،

(١) أي منذ كتابة التقديم في (١٩٨٤/١/٣١م) إلى تمام الطبع وتسلم المطبوع في (٢٠٠٣/١١/٥م).

(٢) ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله، الفقيه المحدث، الإشبيلي الأندلسي، ولد سنة (٤٦٨هـ)، ورحل إلى المشرق مع أبيه سنة (٤٨٥هـ)، ثم عاد إلى الأندلس سنة (٤٩٣هـ)، وكانت وفاته سنة (٥٤٣هـ). (وفيات الأعيان ٤/٢٩٦).

(٣) ابن خير: أبو بكر محمد بن خير بن عمر، الأديب اللغوي المقرئ، الإشبيلي الأندلسي، ولد سنة (٥٠٢هـ)، وتوفي سنة (٥٧٥هـ)، ومن تصنيفه: «فهرسة ما رواه عن شيوخه». (التكملة لكتاب الصلة ٢/٤٩، والأعلام ٦/١١٩).

شيخنا القاضي أبو بكر بن العربي - رحمه الله - قال: أخبرنا أبو زكريا يحيى ابن عليّ التبريزي، عن أبي العلاء المعريّ^(١).

أما الحيرة التي صرت إليها بهذا القبول لفكرة الضمّ، فنبئ عنها ذهابي كل مذهب - دون جدوى - في البحث عن طريقة أخرى لإثبات المتن، غير ما عرض ورفضته، من «أن أحققه أو أثبته كما وجدته»، وإذا كان التحقيق - للمتن - قد حال بيني وبينه الإحباط الذي حال دون «الموضح» - فإنّ الإثبات - للمتن - بتحقيق غيري أو دون تحقيق، قد منع منه ما لا مَعْدَى عنه، من أن نتوخى الصدق والأمانة، في كل ما نأتي وما ندع.

٦ - ولأنّ التوحيّ للصدق والأمانة هو الأساس الذي قام عليه التحقيق، كانت المعاناة مضاعفة، وكان الصبر الذي لا أظنه ممكنًا الآن، كالصبر عشر سنوات على مراحل التحقيق، ثم سبعا أخرى على محاولات النشر.. وكالصبر - في المرحلة الثانية - على ما لا بد منه؛ من مراجعة للنص، ومن طريقة لإثبات المتن، ومن تعريف به كتعريف الشرح، ومن تنسيق بين كليهما في النشر، ومن فهرسة كاشفة عما فيهما أيضًا.

أما المراجعة للنصّ - نصّ «الضوء» المحقّق - : فلا أظنها كانت في وقت دون وقت، ولا في مرحلة دون مرحلة؛ لأنني منذ انتهيت من التقديم (١٩٨٤م) إلى أن انتهيت من الطبع (٢٠٠٣م) - لم أتوقف عن النظر في النصّ، ولا عن القراءة لمخطوطه ومنسوخه والتعليق عليه، استدراكًا لفئات، أو تصحيحًا لخطأ، أو حذفًا لزيادة، أو اختصارًا لإطالة. ولأنه من غير الممكن الحصر لما كان من ذلك، في عشرين عامًا، سوف أكتفي ببعض أمثله في ما يلي :

(١) تعريف القدماء بأبي العلاء، ص ٣٨٥.

فَمِنْ الاستدراك : مقابلة نص «الضوء» بما تضمنته منه مخطوطنا شرح التبريزي، اللتان عثرت عليهما (١٩٩٣م)، وسيأتي ذكرهما، ومن الاستدراك أيضاً ما أسلفت عن وهم بروكلمن في نسختي القاهرة وكوپريلي، وما نبهت عليه من وهم أوروبي آخر في نسخة باريس، إذ نسب الشرح فيها إلى التبريزي، وهو لأبي العلاء^(١).

وَمِنْ التصحيح - الذي لا تكاد تخلو منه صفحة - ما حدث بالصفحة الأولى مِنَ التعليق، إذ قد صُحِّحت وأُعيدت غير مرة، في سنة (١٩٨٩م)، ثم في سنة (١٩٩٤م)، ثم في سنة (١٩٩٦م).

وَمِنْ الحذف للزيادة: حذف ما أثبت من نسخة ليدن - عن «الدُّرْعِيَّات» وما بعدها - مما لم يَرِدْ في نسخة «الضوء» الحقيقي، نسخة باريس. والظاهر أن ذلك كان بعد محاولة النشر بدار المعارف سنة (١٩٨٥-١٩٨٦م).

وَمِنْ الحذف للإثبات: حذف أبيات «السَّقَط» المشروحة مِنَ التعليق، لكي أثبتها - مع غير المشروح - قبل التعليق، وذلك بعد الأخذ بفكرة الضَّم - ضم المتن إلى الشرح - التي بدأت في سنة (١٩٩٠م).

وَمِنْ الاختصار في التعليق: ما ترتب على الحذف السابق، من (شَطْب) للأبيات المشروحة بجميع صفحات الشرح. وكأنها لهذا (الشَّطْب) ولغيره مما شَوَّه التعليق، كان ما كان من إعادة نُسْخه مرَّتين، الأولى في سنتي (١٩٩٤-١٩٩٥م)، والثانية في سنة (١٩٩٦م)، وعن هذه الأخيرة كان الطبع.

٧ - وأما الإثبات للمتن: فالذي انتهيت إليه - بعد الحيرة في كَيْفِيَّتِهِ - أن يكون لما قرئ على أبي العلاء عند إملائه للشرح، أي لما قبل «الدُّرْعِيَّات»،

(١) سِيقُ الزُّنْد وَضَوْءُهُ، ص ١٢٧ من التقديم.

وأن يكون برواية التبريزي التي أثبت بها المتن في: «شروح سِقْط الزَّند»، كما قال محققوه في المقدمة (ص: ل). والتبريزي قرأ «السَّقْط» على أبي العلاء سنة (٤٤٢هـ)^(١) - أي قبل إملاء «الضَّوء» بخمس سنوات، فروايته إذاً أشبه من غيرها بتلك التي صاحبت الإملاء.

لكنني ما كدت أفعل ذلك، حتى عثرت على نسختين من شرحه سنة (١٩٩٣م)، إحداهما: قرئت عليه، وعليها خطُّه. والثانية: قوبلت بأصل عليه خطُّه^(٢)، وكلتاهما أقدم من تلك التي طبع شرحه عنها. لذا قرّرت أن يكون إثبات المتن من التي قرئت عليه؛ لأنها لا شك أوثق النسخ. لكنني ما كدت أفعل، حتى عثرت (حوالي ١٩٩٧م) على نسخة من متن «السَّقْط» أهم من هاتين^(٣)؛ لأنها برواية الأصفهاني، الذي ورد على المعري - كما سبق - بعد التبريزي، وبقي عنده إلى أن مات، وقرأ عليه «السَّقْط» مرتين، مرّة قبل إملاء «الضَّوء»، ومرّة عند إملائه، فروايته لـ «السَّقْط» إذاً هي آخر رواياته عن صاحبه، وأولاها بالثقة والقبول، لذا رجعت إليها، واعتمدت عليها، وأثبت المتن كلّها منها، كما أثبتُ - في التعليق - ما بينها وبين نسخ المتن التي عندي، وهي ثمانية:

أربعٌ مخطوطة: وهي نسختا شرح التبريزي المذكورتان قبل أسطر، ونسخة شرح القزويني المصوّرة عندي، ونسخة (ليدن) المشتملة على المتن وبعض «الضَّوء»، وهي مصوّرة عندي أيضًا.

وأربعٌ مطبوعة: هي شروح التبريزي والبطلنوسي والخوارزمي المسماة

(١) سِقْط الزَّند وضَّوءه، ص ١١-١٢.

(٢) انظر التعريف بالنسختين في المرجع السابق، ص ١٣٨ من التقديم.

(٣) انظر التعريف بالنسخة في «سِقْط الزَّند وضَّوءه»، ص ٨٥-٩١ من التقديم.

بـ «شرح سقط الزند»، وشرح الخوئي المسمى بـ «تنوير سقط الزند».

وإذا كنت في هذا التحقيق للمتن قد صدرت عن تسعة مصادر -
فإنني قد صرت في الشرح إلى عشرة - بعد أن كانت في المرحلة الأولى أربعة.
وهذه العشرة هي:

- نسخة باريس المخطوطة.
 - نسخة ليدن المخطوطة.
 - نسخة القاهرة المخطوطة.
 - نسخة كوبرلي المخطوطة.
 - نسخة ابن الوردي من «الضوء»، مخطوطة (مطوية).
 - نسختنا شرح التبريزي المخطوطتان لـ «سقط الزند».
 - شرح التبريزي المطبوع لـ «سقط الزند».
 - شرح الخوئي المطبوع لـ «سقط الزند».
 - الوافي في العروض والقوافي: للتبريزي، مطبوع.
- ٨ - وأما التعريف بـ «سقط الزند» - بعد التحقيق لمتنه - : فقد
توخيت فيه الدلالة على مراحلها منذ أُملي إلى الآن، مما لم أجده في أي مصدر
على هذا النحو:

- إملاؤه.
- رَفْضُه.
- جَمْعُه.
- تَرْتِيبُه.
- تَلْقِيبُه.
- تَقْدِيمُه.

- دلّالته.

- روايته.

- شرحه.

- نسخته.

٩ - وأما التنسيق بين المتن والشرح في النشر: فلا أعني به مجرد الفصل بينهما، ولا مجرد التقديم للمتن، مما أشرت إليه أو إلى بعضه في مقال سابق، إنما أعني أن يكون في كل صفحة من المتن ومن الشرح ومن التعليق ما لا زيادة فيه ولا نقص، وهذا المراد سهلٌ بالقول صعبٌ بالفعل؛ لأنني عندما أعطيت الكاتب على (الحاسوب) أصول التحقيق - نصّ المتن، ونصّ الشرح، والتعليق على المتن، والتعليق على الشرح - وبيّنت له ما أريد، ثم كتّبت، كان كأنه لم يفهم، ثم كان كذلك عندما شرحت المراد وكتّبت مرّة أخرى، وهنا لم يكن بدّ من أن أصنع له على هيئة (ماكيت)، عدّة صفحات مماثلة لما يكتب، في كل صفحة من المتن ومن الشرح ومن التعليق ما لا يزيد عليه ولا ينقص منه، عندها فقط، هُدي إلى المراد، واستقام له المنهج.

١٠ - وأما الفهرسة لكليهما - وكانت إبان الطبع الذي استمر عامين (٢٠٠١/٩/٣٠ - ٢٠٠٣/١١/٥م) - فقد توخيت فيها الدلالة على كل ما تضمنه المتن والشرح من معارف، لا غنى عنها، ولا سبيل دون الفهرسة إليها، كما توخيت في ترتيبها طبيعة الكتّابين، إذ بدأت بفهرس القصائد - قصائد «السَّقَط» ومقطوعاته، ثم فهرس الأبيات، ثم الآيات، فالأحاديث، فالأمثال، فالأعلام، فالقبائل، فالأماكن، فالأيام، فالكتب، فالمعارف بأنواعها: البلاغية والنقدية، فاللغوية والنحوية والصرفية، فالعروضية، فالفلكية، فالعامّة، فالألفاظ المشروحة، فالمراجع، فالمحتوى.

سِقْطُ الزَّنكِ وَضَوْءُهُ

لأبي العلاء المعري

(٣٦٣ - ٤٤٩ هـ)

بآخر روايتهما عنه : رواية الأصفهاني

تحقيق وتقديم

الدكتور السعيد السيد عبادة

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

معهذا المخطوطات العربية

القاهرة ٢٠٠٣

وبعد:

فهل تراني أطلت في ما لا طائل تحته، أم ترى كما أرى أن الخير كلّ في ما كان، وأنني لم أزد في ما ذكرت على ما يقتضيه التحقيق، من صبر وصدق وأمانة، ومن تثبّت وتبيّن ومحاولة لا تنتهي للإتقان، وأن ما عددته محنة في حينه كان هو المنحة في الحقيقة كما أسلفت؛ إذ شتّان بين النشر الذي تمّ للنصّ بصحبة المتن، بعد المراجعة والمقابلة، وبين النشر الذي كان سيتم دون ذلك. فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

✱

أهم المصادر والمراجع

- الأعلام، لخير الدين الزركلي. الطبعة الرابعة (ج ٥، ٦) بيروت ١٩٧٩م.
- إنباه الرواة، للقفطي. الطبعة الأولى (ج ٤)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٧٣م.
- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمن (ج ٥)، تحقيق د. يعقوب بكر، ود. رمضان عبد التواب، دار المعارف ١٩٧٦م.
- تعريف القدماء بأبي العلاء، جمع وتحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء، دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م.
- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار (ج ٢)، تحقيق د. عبد السلام الهراس، بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- جديد من تراث أبي العلاء، مقال د. السعيد عبادة، صحيفة الأهرام القاهرية (٢٤/٥/٢٠٠٥م).
- سقط الزند، لأبي العلاء المعري. مخطوط خدابخش بته، المصور بمعهد المخطوطات العربية برقم (١٨٣١ أدب).
- سقط الزند وضوءه، لأبي العلاء المعري. تحقيق د. السعيد عبادة - نشرة معهد المخطوطات العربية ٢٠٠٣م.
- شرح سقط الزند، للتبريزي يحيى بن علي. مخطوط مكتبة فيض الله، المصور بمعهد المخطوطات العربية برقم (٥٣٢ أدب). وعنوانه: (كتاب الإيضاح في شرح سقط الزند وضوءه)، وتحت العنوان إجازة بخط صاحبه.
- شرح سقط الزند، للتبريزي. مخطوط مكتبة لاله لي، المصور بمعهد المخطوطات العربية برقم (٥٣٣ أدب).
- شرح سقط الزند، لأبي نصر محمد بن نصر القزويني. مصور بمكتبتي عن مكتبة كوبرلي بإستانبول.
- شرح سقط الزند، للتبريزي والبطليوسي والخوازمي. تحقيق مصطفى السقا وآخرين. دار الكتب المصرية ١٣٦٤-١٣٦٨هـ، ١٩٤٥-١٩٤٩م.
- ضوء السقط، لأبي العلاء المعري. مخطوط المكتبة الأهلية بباريس رقم (٣١١١).
- ضوء السقط، لأبي العلاء المعري. مخطوط مكتبة ليدن رقم (٦٩٣).
- ضوء السقط، الجزء الأخير من «سقط الزند» المخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٥٣٨ أدب)، وليس فيه من «الضوء» الحقيقي إلا المقدمة.

- ضَوْءُ السَّقَط، الجزء الأخير من «سِقَطُ الزَّئِد» المطبوع ببيروت سنة ١٨٨٤ م، وليس فيه شيء من «الضَّوء» الحقيقي.
- أبو العلاء الناقد الأدبي، للدكتور السعيد عبادة. دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٧ م.
- أبو العلاء وما إليه، للأستاذ عبد العزيز الميمني. طبع السلفية بالقاهرة ١٣٤٤ هـ.
- معجز أحمد (بحث)، د. السعيد عبادة. بـ(محاضرات دورة المخطوطات - الدورة الأولى - بكلية دار العلوم ٢٠٠٨ م).
- وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان (ج ٤). تحقيق د. إحسان عباس. بيروت ١٩٧١ م.

